تقرير حالة المرأة ٢٠١٩

"المرأة والوصول للعدالة"

تقرير سنوي لحالة المرأة المصرية

يصدره بيت الخبرة القانوني والنوعي بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة

٢٠١٩

محتوي التقرير :

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	٣
القسم الأول : المرأة والإصلاح التشريعي	١٠
القسم الثاني : الحقوق المدنية والسياسية	١٤
القسم الثالث : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠
القسم الرابع : بناء الصورة الذهنية عن المرأة	٢٨
القسم الخامس : العنف ضد المرأة	٣٠
القسم السادس : التوصيات	٣٢
القسم السابع : جهود بيت الخبرة القانوني والنوعي والمركز المصري لحقوق المرأة الدفاعية	٣٥

مقدمة

دائما ما يجئ خطاب رئيس الجمهورية داعم للمرأة ، ومن أبرز تلك الخطابات ما طلبه من الحكومة بشكل مباشر خلال احتفالية يوم المرأة في مارس ٢٠١٩، حيث وجه للحكومة عدد من القرارات بخصوص المرأة المصرية، وجاءت كالتالي:

أولاً: دراسة سبل تحقيق مساهمة أكبر للمرأة في سوق العمل، وتوفير المناخ الملائم والداعم لها، في ظل حماية اجتماعية مناسبة، لتشجيع تحولها من العمل في القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وفي القطاعات غير التقليدية التي تحقق فيها طموحاتها.

ثانياً: إنني إذ أحيي تبني الحكومة لاستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، فإنني أكلفها بوضع التشريعات المناسبة، التي تهدف لحماية المرأة فعلياً، من كل أشكال العنف المعنوي والجسدي، آخذين في الاعتبار، أن الزواج المبكر قبل السن القانونية، والحرمان من التعليم أو من النفقة المناسبة لها ولأولادها في حالة الطلاق، هي جميعها أشكال متعددة للعنف.

ثالثاً: قيام الحكومة بدراسة أعمق وأشمل لظاهرة الغارمات، وصياغة التشريعات والسياسات التي من شأنها الحد من تلك الظاهرة، لما لها من تداعيات على كيان الأسرة المصرية.

رابعاً: في ضوء التوجيهات السابقة بصياغة مشروع للتوعية الأسرية وإعداد الشباب لمسؤوليات الزواج، بحيث يؤتي ثماره في استقرار الأسرة، ويحفظ لكل ، مودة « فإنني أتطلع للتنفيذ الفعال والإيجابي لبرنامج من الزوجين حقوقه، جنباً إلى جنب مع دراسة إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية.

خامساً: أدعو الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الشمول المالي، والتمكين التكنولوجي للمرأة، وتقديم مزيد من المساندة للمشروعات الصغيرة التي تتيح للمرأة فرصاً للعمل.

سادسا: في ضوء فخرنا جميعاً بتمثيل المرأة ودورها، في البرلمان وفي الحكومة، بنسبة هي الأعلى في تاريخ مصر، فإنني أدعو إلى تحقيق المزيد من المشاركة السياسية، والمزيد من المشاركة في مختلف القطاعات، فمصر أحوج ما تكون في بناء نهضتها، إلى جهود بناتها، جنباً إلى جنب مع جهود أبنائها.

سابعاً: أدعو الحكومة لدراسة تعديل قانون الخدمة العامة، بحيث يكون أداة لتدريب وتأهيل الفتاة المصرية للالتحاق بسوق العمل، ووضع الآليات والحوافز اللازمة لتحقيق ذلك.

وعلي الرغم من هذه التوصيات والعديد من الاستراتيجيات وفي مقدمتها استراتيجية المرأة ٢٠٣٠ , ما زال أمام الحكومة الكثير والكثير حتي تضع توصيات الرئيس حيز النفاذ لتصل المرأة المصرية إلى التمكين والعدالة والمساواة، فقد أشارت نتائج استطلاع رأي اجراه مركز "بصيرة"، [١]حول الصور الذهنية وقيم المصريين نحو التمكين الاقتصادي للمرأة، أن ٥٩٪ من المصريين يرون أن عمل المرأة ان كان حق من حقوقها ، لكن ٣٧٪ منهم يرون أن المرأة يجب ألا تعمل إذا كان لديها أسرة وأولاد يحتاجونها ، و١٢٪ يرون أن المرأة تعمل إذا كانت في حاجة إلى المال فقط، وهو ما يشير إلى أن المصريين مازالوا يرون تعارض بين دور المرأة في الأسرة ودور المرأة في الحياة الاقتصادية, او ان اعمال الرعاية الاسرية هي مسئولية المرأة فقط ومن ثم قد يتم حرمانها من العمل لذلك .

وارتفعت نسبة من يرون أن المرأة تستطيع أن تشغل منصب رئيس الوزراء من ٤٣٪ في ٢٠١٤ إلى ٥٤٪ في ٢٠١٨، ومنصب المحافظ من ٤٢٪ في ٢٠١٤ إلى ٦٢٪ في ٢٠١٨، كما ارتفعت نسبة من يرون أن المرأة تصلح قاضية من ٣١٪ في ٢٠١٤ إلى ٤٢٪ في ٢٠١٨.

ورغم ان الثقافة العامة مازالت بحاجة الي العمل الجاد لتغييرها تجاه المرأة , إلا أن طالبات الجامعة تحدين ذلك بنجاح كبير في انتخابات اتحاد الطلاب هذا العام، حيث سيطرن على المشهد الانتخابي لانتخابات الاتحادات الطلابية للعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، وفازت ٦ طالبات برئاسة اتحاد ٦

[١] http://www.baseera.com.eg/Events/PDF/13-6-2019.pdf

جامعات حكومية ، لجامعات (القاهرة – حلوان – قناة السويس – دمياط – الاقصر – السويس).فضلا عن تقلد عشرات الطالبات مناصب رؤساء الاتحاد وأمناء لجان على مستوى الكليات بالجامعات المختلفة.

كما احتلت شخصيتان نسائيان مصريتان من بين قائمة أكثر ١٠٠ امرأة ملهمة ومؤثرة لعام ٢٠١٩ وفق بي بي سي. وهما:

السباحة فريدة عثمان

فريدة عثمان

أصبحت فريدة عثمان أو "السمكة الذهبية" في مصر عام ٢٠١٧

أول شخص في بلدها يحقق عالميا رقما قياسيا في السباحة عندما

حصلت في بطولة العالم للألعاب المائية على ميدالية برونزية لسباق الخمسين متر فراشة، كما حصلت على الميدالية ذاتها عام ٢٠١٩ للمرة الثانية.

رنا القليوبي

رائدة الاعمال رانا القليوبي

رنا القليوبي رائدة أعمال مختصة بالذكاء العاطفي الصناعي. طورت برنامجا

لفهم المشاعر عبر تحليل تعابير الوجه من خلال الكاميرا. وتستخدم

هذه التكنولوجيا في المركبات لاكتشاف السائقين الذين يغفون على الطريق.

تنادي رنا بالمساواة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا والذكاء الصناعي، وكانت قد حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج وشهادة أخرى من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا المرموق MIT.

علي مستوي المؤشرات التنموية والحقوقية , ما زالت مصر بحاجة الي بذل جهود كبيرة ، حيث جاءت أكثر من ٨٠ توصية في المراجعة الدورية الشاملة[٢] خُصصت لوضع المرأة في مصر ومنها على سبيل المثال[٣]:

- رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد قانون تجريم موحد.
- اعتماد تدابير للقضاء على التمييز وتعزيز وصول الفئات الضعيفة إلى التعليم.
- تكثيف الجهود لمكافحة جميع أشكال التمييز ، بما في ذلك التمييز ضد المرأة وتلك القائمة على الدين ، من خلال الاستمرار في زيادة الوعي بين السكان والزعماء الدينيين.
- ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة ، ولا سيما النساء ، في التنمية الاقتصادية للبلد ، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل والرفاه للجميع.
- مواصلة التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة.
- توسيع برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للوصول إلى المناطق الريفية وإدخال حزمة متكاملة للصحة الإنجابية للمرأة.
- تنفيذ قوانين مكافحة الاتجار لضمان حماية جميع الأشخاص المتجر بهم ، وخاصة النساء والأطفال.
- إلغاء أو تعديل قانون الأحوال الشخصية لضمان المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وكذلك الميراث والطلاق وحضانة الأطفال.
- تعزيز الجهود لضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة.
- مواصلة الجهود لضمان المساواة في الحقوق للمرأة في مكان العمل وتوفير بيئة آمنة للمرأة في العمل.

---

[٢] والاستعراض الدوري الشامل هو آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب القرار ٢٥١/٦٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويتم استعراض كل دولة عضو كل ٥ سنوات في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وخلال عملية الاستعراض، يمكن للدولة قيد الاستعراض استلام مجموعة من الأسئلة من قبل نظرائها فيما يتعلق بسجل حقوق الإنسان في البلد، وأن تقدم الدول الموصية توصياتها إلى الدولة قيد الاستعراض بشأن كيفية تحسين حالة حقوق الإنسان الخاصة بها.

[٣] https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/egypt/session_34_-_november_2019/egypt_-_full_draft_report_for_circulation_-_ad_referendum.pdf

- مواصلة تعزيز أنشطة بناء القدرات ودعمها للنساء في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- النظر في تنفيذ التدابير والتعديلات اللازمة لتشريعاتها لحماية عاملات المنازل وحظر استغلالهن.
- مواصلة جهودها لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة ومشاركتها في جميع مجالات التمكين الثلاثة الرئيسية – السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبالرغم من الجهود المتعددة المبذولة سواء على المستوي الحكومي أو منظمات المجتمع المدني للحد من العنف ضد المرأة ، إلا أن مازالت النساء تتعرض للعنف في مختلف المجالات .
فلا يزال ترتيب مصر بين دول العالم في التقارير الدولية الخاصة بكثير من المؤشرات يشهد تراجعا بسبب أن العديد من البلدان تخطو خطى أسرع من مصر في التقدم في مجال تمكين المرأة ، فضلا عن اعتماد التقارير الدولية علي مؤشرات فرعية لم تحرز مصر فيها تقدما كبيرا.

فوفقاً للتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد احتلت مصر المركز ٩٣ من بين ١٤١ دولة لعام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ٩٤ عام ٢٠١٨، والمركز ١٠٠ عام ٢٠١٧.

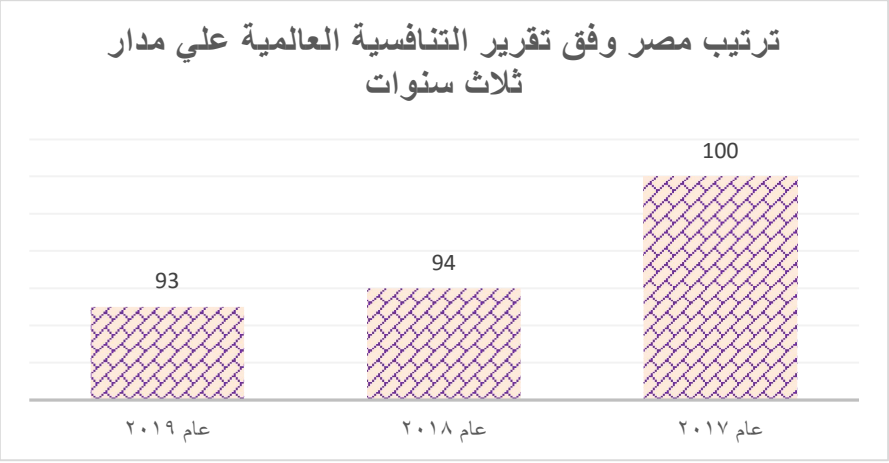

كما احتلت مصر عام ٢٠١٩ المركز ١٣٤ من بين ١٥٣ دولة وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي،[٤] في حين احتلت عام ٢٠١٨ المركز ١٣٥ من بين ١٤٩ دولة، والمركز ١٣٤ إجمالا من بين ١٤٤ لعام ٢٠١٧.

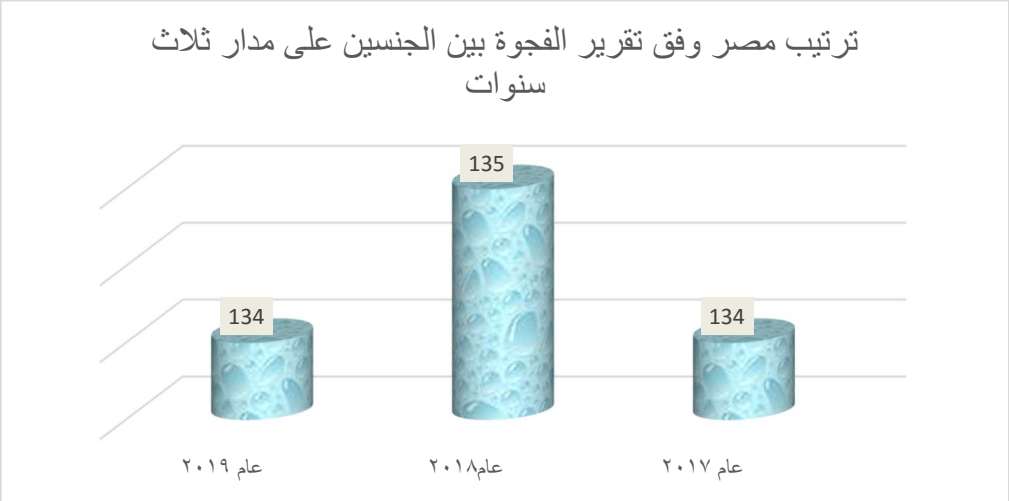

ويتضح من الرسم السابق أن مصر لم تشهد تطور كبير في ترتيب مركزها عام ٢٠١٩ عن العام السابق عليه سوي بمركز واحد فانتقلت من المركز ١٣٥ إلي المركز ١٣٤، ويدل ذلك على بطء عملية تمكين المرأة ، واتساع الفجوة بين الجنسين.

وتشير بيانات تقرير المؤسسات الاجتماعية ومؤشر النوع الاجتماعي 2019 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٥] إلي أن 78.6٪ يمارسون تمييز في الأسرة، وأن الإطار القانوني للوصول إلى العدالة 75٪ ، وأن نسبة السكان الذين يعتقدون أن الرجال قادة سياسيون أفضل من النساء 86٪ ، وأن نسبة السكان الذين يعلنون أن عمل المرأة خارج المنزل مقابل أجر غير مقبول في أسرتها 34٪ ، وأن حصة المديرين الذكور. 93٪ ، وأن الوصول المقيد إلى الموارد الإنتاجية والمالية 64.6٪ ، و الإطار القانوني بشأن الوصول إلى الأصول غير العقارية.75٪

[٤] http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf
[٥] https://www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/2019/EG.pdf

انطلاقا من ذلك نستعرض في تقرير حالة المرأة المصرية المؤشرات المتعلقة بالمرأة المصرية في العديد من المجالات وذلك في عدة أقسام :

القسم الأول: المرأة والاصلاح التشريعي

القسم الثاني: الحقوق المدنية والسياسية

القسم الثالث: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القسم الرابع: بناء الصورة الذهنية عن المرأة

القسم الخامس: العنف ضد المرأة

القسم السادس: التوصيات.

القسم السابع: جهود بيت الخبرة القانوني والمركز المصري الدفاعية

القسم الأول

المرأة والإصلاح التشريعي

تعديل قانون العقوبات

اقر مجلس النواب زيادة الغرامة الموقعة على الأزواج المتهربين من دفع النفقة إلى خمسة آلاف جنيه بدلا من ٥٠٠ جنيه في جلسته العامة حيث وافق المجلس على تعديل قانون العقوبات، وأصبحت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجه أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مدة ثلاثة شهور، بعد التنبيه عليه بالدفع.

اقرار قانون التأمينات و المعاشات

وشمل التعديل ضم فئات مستفيدة من القانون كانت مستبعدة من الحماية القانونية وهم:

- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم فعلاً.
- أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية.
- خدم المنازل ومن في حكمهم الذين يعملون داخل المنازل.

حيث تستثني المادة (٤) من قانون العمل (المنظمة للعمل الخاص) عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم , *وأيضا أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً. وهو الامر الذي يجعل هذه الفئات خارج حماية قانون العمل* , وهو ما يحرمهم من حقوقهم وأجورهم والتأمين عليهم ما يعد إهدار لحقوقهم وإثراء بلا سبب على حساب النساء، ومع التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح هناك ضرورة لإعادة النظر ولا سيما أن المشروعات الصغيرة عادة ما تعتمد علي العمالة الأسرية , لذا يعد ضم هذه الفئات لقانون التأمينات والمعاشات خطوة هامة في الحماية القانونية.

معركة قانون الأحوال الشخصية

ما زال قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته المقترحة تحمل الكثير من الجدل ما بين مقترحات تبعد كل البعد عن مصلحة الطفل وما بين مقترحات تمارس مزيد من العنف ضد المرأة.

وتعد التعديلات المطروحة لقانون الأحوال الشخصية المصري سواء من الازهر أو من البرلمان والتي لم تقدم رؤية اكثر تفاعلًا مع تطورات الحياة أو تدرس القضايا الواقعية ولا التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ولم تُدعى المنظمات النسائية لمناقشتها.

فالتعديلات الجزئية التي شهدها قانون الأحوال الشخصية المصري في الآونة لا تتناسب مع وجود أسر تعتمد بالكامل علي النساء ، وأصبحت مطالب المنظمات النسائية هي تعديل القانون برؤية عصرية لحقوق الطفل ومساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية للأسرة .

فمقترح قانون الأزهر لم يضع أي قيود على الطلاق من جانب الرجل، فبكلمة واحدة تهدم الأسر وتشرد الأطفال ، وفيما يخص تعدد الزوجات أيضا لم يضع أي قيود على تعدد الزوجات الذى يؤثر بالسلب على الأطفال ويعرضهم لمخاطر شديدة، بل ولم يعتبر التعدد في حد ذاته ضرراً وإنما على الزوجة إثبات تضررها من الزواج بأخرى ، وهو ما جاءت به المادة ٦١ .

كما أشرك المرأة في الإنفاق – المادة ٩٤ وهو ما يحدث في الواقع، وغير ترتيب الحضانة حيث قدم الأب – المادة ٩٩، وهو أمر جيد، لكن البعض الآخر لم ير للأم أي دور في اتخاذ قرارات متعلقة بحماية أموال أولادها القصر –في مجتمع تصل الأسر التي تعيلها المرأة إلى ما يقرب الثلث–، حيث لم يضع الأم مع الأب في الولاية على أموال أولادها القصر– المادة ١٠٥

وجعل الولاية للأب ثم الجد، مما أثبت الواقع أنه تعريض أموال القصر للضياع، فمن الأولى بحماية أموال الأولاد، الأم التي ترعاهم وتعمل لتنفق عليهم وتسجن أحياناً «كالغارمات» من أجل أولادها، أم الجد أو العم الذى لا يعلم عنهم شيئاً؟ كان أولى أن تكون الولاية على المال للأب والأم أولاً، وذلك لما للولاية من أثر ليس فقط في حدود المال، وإنما في كافة المناحى في حياة الطفل من صحة وتعليم وغيرهما، ولم يكتف المقترح بذلك بل ألغى الولاية التعليمية للأم، وهو الأمر الذى انُتزع بعد نضال طويل لإنقاذ الأطفال من أن تكون حياتهم الدراسية أداة تنكيل، فكان كثير من الآباء إما أن يسحب الملف الدراسي، ولا يرسل الطفل للمدرسة، أو يغير نظام التعليم أو ينزل

بالمستوى أو يغير عنوان المدرسة من محافظة إلى أخرى، فكيف يتم إلغاء نص يحمى مستقبل الأطفال في المادة ١٠٣

كما أرسلت أمانة الصحة النفسية لوزارة الصحة تقريرا للبرلمان حول تعديلات مواد الرؤية والحضانة بقانون الأحوال الشخصية . وكانت أبرز هذه الملاحظات:

- الإبقاء على سن الحضانة للطفل لينتهي عند ١٥ عاما على أن يخبر القاضي الصغير أو الصغيرة بعد بلوغ السن في البقاء في يد الحاضنة دون أجر حضانة.
- تنتقل الحضانة من الأم المتوفاة إلى الأب ثم يليه الجدة للأم ثم الجدة للأب.
- الرؤية والاستضافة والمعايشة بأنها حق للأب وجميع الأقارب من ناحيته.
- ومن حق غير الحاضن استضافة الطفل من سن ٧ لـ١٠ سنوات ٨ ساعات على الأقل مرة أسبوعيا.

سياسات للحد من التمييز والعنف ضد المرأة

هناك العديد من الجهود الحكومية المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة على مختلف الأصعدة فعلى سبيل المثال:

- قرار وزير القوى العاملة بإنشاء وحدة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجال العمل، وتمكين المرأة اقتصاديا، فضلا عن التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.

وتهدف الوحدة إلي إعداد برامج وأنشطة العمل اللازمة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وضمان حمايتها في إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في مجالات العمل المختلفة، ومتابعة تنفيذ أحكام تشغيل النساء، ودراسة الشكاوى الواردة من ذوي الشأن أو المجلس القومي للمرأة، والعمل على حلها أو اتخاذ الإجراء اللازم نحوه.

- تم تعديل بعض أحكام لائحة نظام العمل لمراكز استضافة وتوجيه المرأة، وقد شملت هذه التعديلات بعض المواد المتعلقة بتطوير البنية التحتية للمراكز وإضافة اختصاصات جديدة للجهاز الوظيفي المدرب والإشراف المركزي والمحلي وإنشاء وتطوير قاعدة بيانات متكاملة للمراكز بالإضافة إلى رفع سن الذكور المصاحبين لأمهاتهم بالمراكز حتى سن ١٢ سنة. وتضمنت التعديلات أن تكون معرضة للعنف وليس لها مأوى وذلك للمشورة أو الإقامة أو وقع عليها عنف فعليا فيتم استضافتها لمدة ثلاثة أيام بدون قيد أو شرط، والا يقل سن المرأة أو الفتاة عن ١٨ عاما، وأن يكون دخلها محدود ولا تستطيع أن تسدد الرسوم في حالة وجود دخل ثابت لها كما يجب عليها أن تقبل مدة الإقامة التي تحددها اللجنة على الا تزيد على ثلاثة أشهر ويجوز مدها إلى ثلاثة أشهر أخرى، وأن تخضع للكشف والفحوصات الطبية.
- إنشاء وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بعدد من الجامعات مثل جامعة سوهاج والزقازيق والمنصورة.
- تشكيل أول لجنة وطنية لمواجهة ظاهرة ختان الإناث، يتولاها المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، وبعضوية عدد من الجهات المعنية، وذلك بهدف توحيد الجهود الخاصة بالقضاء على ختان الإناث. والتي قامت بحملة طرق أبواب في محافظات مصر بعنوان أحميها من الختان بهدف تسليط الضوء علي تلك الجريمة وتصحيح المفاهيم الخاطئة لدي المواطنين.
- انطلاق حملة "لا تسامح مع العنف ضد المرأة" وهي حملة تشارك فيها ٦ دول عربية " فلسطين، لبنان، الجزائر، تونس، الأردن ، مصر" بهدف مكافحة العنف ضد المرأة .

القسم الثاني

الحقوق المدنية والسياسية

احتلت مصر في مؤشر التمكين السياسي للمرأة المركز ١٠٣ من بين ١٥٣ دولة ، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٩ ، في حين احتلت المركز ١٢٢ من إجمالي ١٤٩ دولة لعام ٢٠١٨، والمركز ١٠٧ من بين ١٤٤ دولة لعام ٢٠١٧.

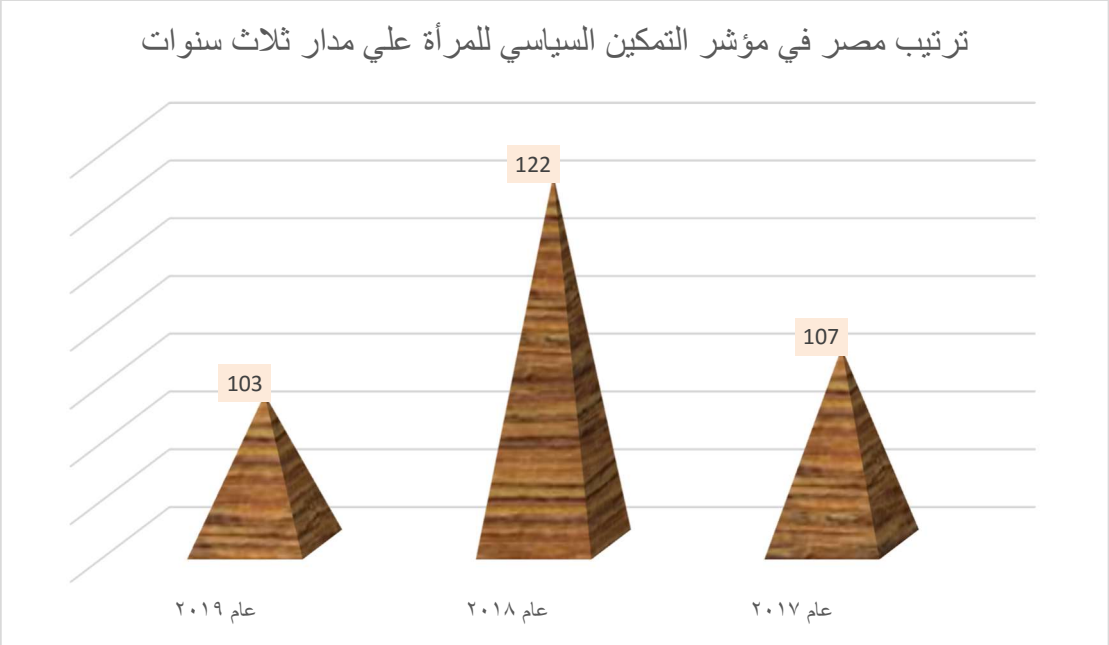

المـرأة في التشكيل الوزاري

جري اخر تشكيل وزاري خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩ والذي بمقتضاه تولت كلا من:

- هالة السعيد وزيرا للتخطيط والتنمية الاقتصادية.
- رانيا المشاط وزيرا للتعاون الدولي.
- نيفين القباج وزيرا للتضامن الاجتماعي.

- نيفين جامع وزيرا للتجارة والصناعة.

وأضاف هذا التشكيل وجوه جديدة للحكومة هي نفين القباج ونفين جامع، أما هالة السعيد ورانيا المشاط من التشكيل السابق لكن اختلفت الوزارة المسندة إليهن.

مع استمرار الوزيرات السابقات في أماكنهن وهن:

- الدكتورة هالة زايد وزير الصحة
- الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط
- الدكتورة إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة
- السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة
- الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة

وبالتالي تصبح نسبة تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري ٩ وزيرات من إجمالي ٣٤ وزارة أي ما يمثل نسبة ٢٦٪.

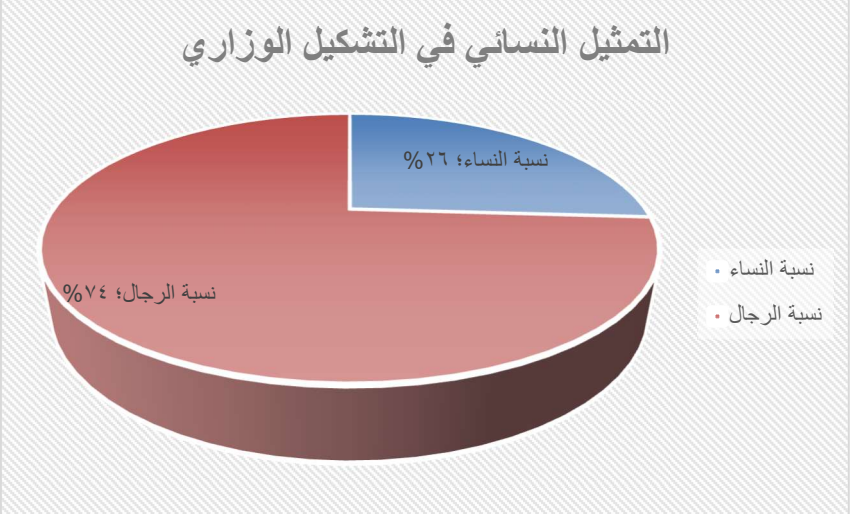

والمرأة منصب المحافظ

تمت حركة تغيير المحافظين خلال نوفمبر ٢٠١٩ و لم يشمل التغيير وجود أي سيدات مع الإبقاء علي الدكتورة منال عوض في منصبها كمحافظ دمياط، مع وجود ٧ من الشابات في منصب نواب المحافظين.

المرأة المصرية والمشاركة في المحافل الدولية

شهد عام٢٠١٩ وصول المرأة المصرية إلي العديد من مراكز صنع القرار سواء داخل مصر أو خارج مصر فعلى سبيل المثال لا الحصر:-

- تم اختيار وزيرة التضامن الاجتماعي الدكتورة غادة والي لمنصب المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لأول مرة في تاريخ مصر والقارة الأفريقية ان يتولى المنصب امرأة .
- شاركت نهاد أبو القمصان رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة في تأسيس شبكة (جاسمن – Jasmen) وهي شبكة تهدف إلى تعزيز أدوار النوع الاجتماعي لدول البحر المتوسط

ودعم جيل جديد من النساء للوصول إلي مناصب إدارية وقيادية عليا في المنطقة ، كما شاركت في تحرير التقرير الإقليمي حول عدالة النوع الصادر عن أربعة منظمات أممية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية , صندوق الأمم المتحدة للسكان , صندوق الأمم المتحدة للمرأة والأمم المتحدة لغرب اسيا)

- تولت جهاد عامر عضو مجلس النواب منصب نائبة رئيس اللجنة المنظمة لبطولة الأمم الإفريقية لكرة القدم، ورئيسة لجنة المتطوعين ومرافقي الفرق.
- فازت الدكتورة منة الله الصيرفي إحدى الباحثات المتخصصات في مجال الوراثة بمركز علوم الجينوم بمدينة زويل بجائزة لوريال يونسكو من أجل المرأة في العلم العالمية[٦]
- ظهور القاضية فاطمة أحمد قنديل الأولى كأول قاضية على منصة محكمة الجنايات.
- اختيار الدكتورة هبه هجرس من قبل منظمة الصحة العالمية للمشاركة في وضع تقرير عالمي عن التكنولوجيا المساعدة للأشخاص ذوى الاعاقة.
- اختيار الدكتورة منال عوض، محافظ دمياط، رئيس فرع شبكة النساء المنتخبات المحليات بأفريقيا بمصر.
- اختار المنتدى الاقتصادي الدولي السنوي للمرأة ٢٠١٩ الدكتورة ماريان أمير عازر عضو مجلس النواب ورئيس لجنة الشباب والمرأة بالبرلمان الدولي للتسامح والسلام، كـ"امرأة العقد" في الأكاديميا بالهند، نظرا لمشوارها الأكاديمي العلمي الحافل.
- أسند وزير الأوقاف رئاسة لجنة الأسرة والطفل للدكتورة آمنة نصير أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر الشريف لتكون أول سيدة ترأس إحدى اللجان العلمية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- اختيار الدكتورة أماني أبوزيد ضمن قائمة أكثر ١٠٠ سيدة مؤثرة في إفريقيا.
- إعادة انتخاب السفيرة منى عمر عضوة المجلس بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف لعضوية اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان لفترة ثانية.

[٦] برنامج لوريال يونسكو من أجل المرأة في العلم هو برنامج أطلق منذ ٢١ عاما لدعم السيدات في مجال العلوم وقد استطاع أن يدعم أكثر من ٣٠٠٠ باحثة واعدة. وجائزة لوريال يونسكو من أجل المرأة في العلم تقدم إلى ١٥ فائزة من بين ٢٧٥ حائزة على المنح الإقليمية من مختلف دول العالم، حيث تقام هذه الاحتفالية السنوية بمقر منظمة اليونسكو في العاصمة الفرنسية باريس في مارس من كل عام

- مشاركة ١٩ فتاة مصرية في الدورة التأسيسية الخاصة لبناء وتطوير قدرات المرأة العربية في مجال العمل العسكري وحفظ السلام من أصل ١٣٤ فتاة من ٧ دول عربية.
- اختيار النائبة ماريان عازر عضوا للجنة الاستشارية الدولية لشركة الفيس بوك
- تقلد النائبة مايسة عطوة منصب رئيس لجنة المرأة بمنظمة العمل العربية.

النائبات داخل البرلمان الوطني

وفق موقع الاتحاد البرلماني الدولي [٧] – فبراير ٢٠١٩– احتلت مصر المرتبة ١٣٧ من بين ١٩٢ دولة من حيث نسبة النساء في البرلمان الوطني ، بنسبة تمثيل للنساء ١٤.٩٪ في حين احتلت روندا المرتبة الاولي بنسبة تمثيل للنساء في البرلمان ٦١.٣٪، وجنوب أفريقيا المرتبة ١٠ بنسبة تمثيل للنساء ٤٢.٧٪، تونس المرتبة ٣٠ بنسبة تمثيل للنساء ٣٥.٩٪، والجزائر المرتبة ٦٥ بنسبة تمثيل للنساء بالبرلمان ٢٥.٨٪، والعراق المرتبة ٦٧ بنسبة تمثيل للنساء ٢٥.٢٪، والصومال المرتبة ٧٤ بنسبة تمثيل للنساء ٢٤.٤٪، والامارات المرتبة ٨٥ بنسبة تمثيل للنساء ٢٢.٥٪، أما المغرب احتلت المرتبة ٩٨ بنسبة تمثيل للنساء ٢٠.٥٪، وليبيا المرتبة ١٢٨ بنسبة تمثيل للنساء ١٦٪، والأردن المرتبة ١٣١ بنسبة تمثيل للنساء بالبرلمان ١٥.٤٪.

وفيما يلي رسم بياني يوضح وضع المرأة داخل البرلمان في بعض البلدان، وفق موقع الاتحاد البرلماني الدولي

[٧] موقع الاتحاد البرلماني الدولي http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm

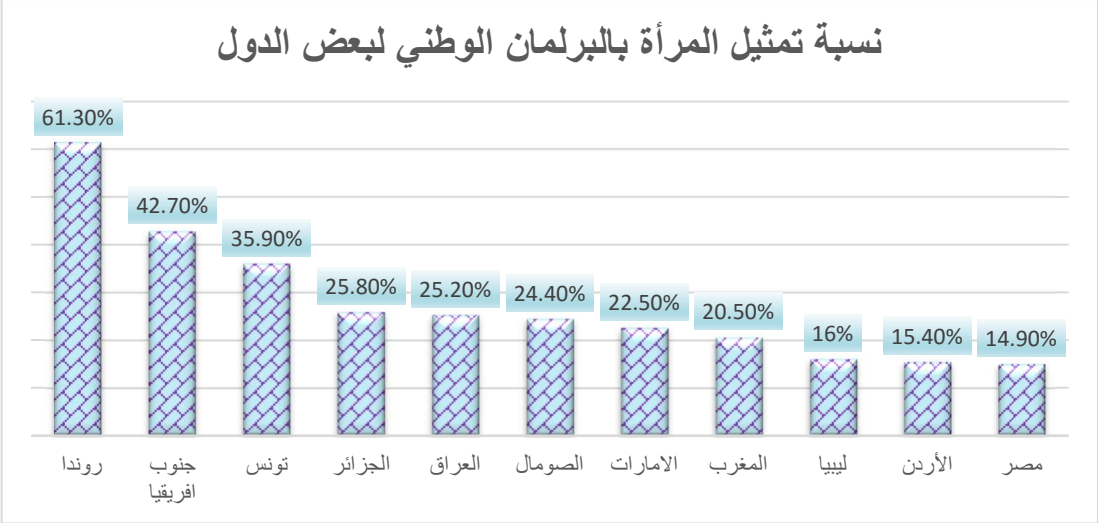

هذا ومن المتوقع أن تتغير مرتبة مصر بعد اجراء انتخابات مجلس النواب خلال عام ٢٠٢٠ ، حيث مع التعديلات الدستورية التي أجريت خلال أبريل ٢٠١٨ حيث نصت المادة ١٠٢ على:

مادة ١٠٢/الفقرة الأولى:

يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوًا، يُنتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد.

جرت اخر انتخابات للجان النوعية بمجلس النواب خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩ وقد فازت ثلاث نائبات فقط بمنصب أمين سر من إجمالي ٢٥، وفازت ست نائبات بمنصب وكيل لجنة من إجمالي ٥٠.[٨]

[٨] موقع مجلس النواب http://www.parliament.gov.eg/QualitativeCommittees.aspx

القسم الثالث

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

على الرغم من المكاسب التي تحققت للمرأة على بعض الأصعدة ، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي، إلا أن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغيير، وتؤكد المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تدني ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، فقد احتلت مصر المركز ١٤٠ من بين ١٥٣ دولة وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٩، وفي هذا المؤشر تراجع عن العام السابق، حيث احتلت المركز ١٣٩ من ١٤٩ دولة على مستوي العالم لعام ٢٠١٨، في حين احتلت المركز ١٣٥ لعام ٢٠١٧.

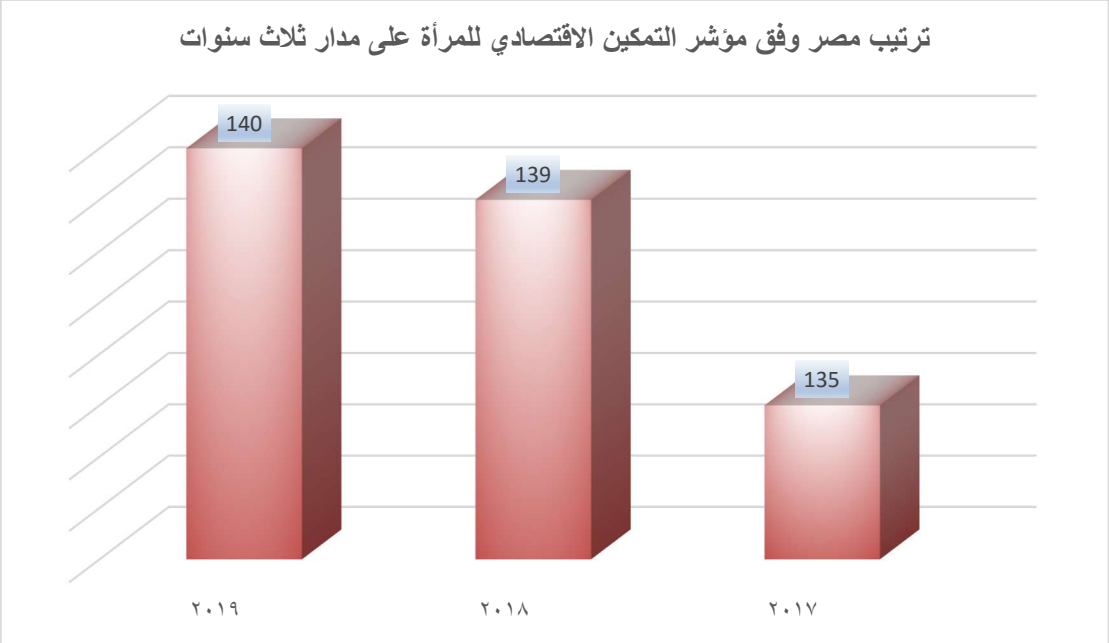

وتشير دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة ، الصادرة من البنك الدولي والمجلس القومي للمرأة [٩] إلي عدد من الإشكاليات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التمكين الاقتصادي للمرأة منها:

- ما زالت النساء يعانين من مستويات متفاوتة من الاعتداء اللفظي والجسدي والتحرش ، الامر الذي يحد من نشاطهن في المجال العام.
- وجود فجوة واضحة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية ، بما في ذلك ملكية الأصول وإمكانية الوصول إلى الميراث ، ومشاركة القوى العاملة والعمالة ، والحصول على التمويل
- تختار النساء أكثر من الرجال العمل في القطاع العام حيث يتمتعن بأمن أفضل.
- تمثل الإناث العاطلات عن العمل نصف عدد العاطلين عن العمل في مصر، مع وجود تباين واسع بين المحافظات
- تواجه المرأة العديد من التحديات منها القيود الثقافية ، والواجبات المنزلية ، ومعتقداتهم الشخصية.
- ما يقرب من نصف عدد النساء العاملات يعملن بشكل غير رسمي مع الحد الأدنى للأجور والوصول إلى الضمان الاجتماعي ضئيل أو معدوم.

أما تقرير برنامج العدالة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٩،[١٠] يشير إلى الإشكاليات القانونية التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة ومنها:

- لا تسري قوانين العمل عمومًا على العمالة غير الرسمية ، كما أن آليات الانتصاف غائبة بالنسبة للنساء اللائي يتعرضن لظروف استغلال في القطاع غير الرسمي.
- إجازة الأمومة هي مسؤولية أرباب العمل ، وليس الحكومة.
- غالبًا ما يتم تطبيق حماية الصحة والسلامة للنساء في مكان العمل بشكل سيء
- تعجز القوانين وممارسات إنفاذ القانون عن معالجة التحرش الجنسي الذي تواجهه النساء بشكل كاف في وسائل النقل العام أو القطارات .

[٩] https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-women-economic-empowerment-study

[١٠] https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Dem_Gov/gender-justice---equality-before-the-law.html

- عاملات المنازل الوافدات يفتقرن إلى الحماية القانونية في مصر.
- القواعد التمييزية التي تفرض قيودًا على عمل المرأة ، مثل المناجم.

كما أظهرت دراسة "أثر عضوية المرأة في مجالس الإدارات بالمؤسسات المصرية" الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، أن نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات في مصر تمثل ١٤٪ مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ١٧٪.

وفيما يخص نسبة الشركات ذات الملكية من النساء، تبلغ النسبة في مصر ١٦.١٪، مقارنة مع ٢٣.٣٪ في الشرق الأوسط، وحول نسبة مشاركة النساء في الإدارة العليا في الشركات، سجلت مصر ٧.٤٪ مقارنة مع ٥.٤٪ في الشرق الأوسط، و المرأة تمثل ٢٣٪ من القوى العاملة في مصر، بالرغم من أن ٥٠٪ من خريجي الجامعات من النساء.

وكشفت الدراسة أن مشاركة المرأة في مجلس الإدارة يحسن من أداء المجلس، إذ أن النساء يسهمن في تكوين منظور أوسع، ويعملن على تحسين آلية إدارة المنازعات والتواصل، وأن مجلس الإدارة من النساء يركز بشكل كبير على بيئة مكان العمل وثقافة الشركة، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة رضا الموظفين، ما يفيد في بناء قاعدة رأس المال البشري للمؤسسة.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها تمثيل نسائي في مجالس إدارتها تتفوق على نظيرتها من حيث الإنفاق على البحث والتطوير وتنمية الموظفين وتعزيز المسؤولية المجتمعية كما حققت ٢٪ أقل في معدل دوران الموظفين.

كما أعلنت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، عن نتائج التقرير السنوي لمرصد المرأة بمجالس الإدارة لعام ٢٠١٨.

وخلصت إلي أن نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات القطاع المصرفي تصل إلي ١١.٤٪، في حين تصل نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المدرجة بالبورصة إلي ١٠.٢٪

كما تصل نسبة تمثيل المرأة في قطاع الأعمال العام إلي ٨.٣٪،

هناك عدد من الجهود لتمكين المرأة الاقتصادي منها عدد من المبادرات الدولية لدعم مشروعات المرأة الصغيرة وتمكينها اقتصاديا فعلي سبيل المثال:

- إعلان البنك الدولي عن مشروع جديد بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لدعم الإصلاحات الرامية إلى توفير المزيد من الفرص للشباب والنساء في مصر، وسيركز المشروع على زيادة حجم الائتمان المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إمكانية حصولها على الائتمان، ويهدف مشروع "تحفيز ريادة الأعمال من أجل خلق فرص العمل" إلى معالجة العقبات الرئيسية التي يواجهها الشباب والنساء عند بدء النشاط التجاري في ظل هيمنة البنوك على النظام المالي وتقديمها قروض للشركات الراسخة في المقام الأول، وسيتم ضخ ١٤٥ مليون دولار عبر المؤسسات المالية غير المصرفية التي تمنح قروضًا للشركات الصغيرة التي يقودها شباب ونساء، والمقترضين للمرة الأولى، والشركات الصغيرة في المناطق الأقل نمواً في جميع أنحاء مصر، كما سيمول المشروع فرص التدريب للشركات الجديدة عبر دورة حياة المشروع لبناء المهارات والقدرات اللازمة، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة رأس المال التأسيسي ورأس المال في المراحل الأولى ورأس المال المخاطر المتاح للشركات الناشئة المبتكرة التي تواجه مخاطر أعلى والشركات الصغيرة والمتوسطة حديثة العهد التي تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو وخلق فرص العمل.
- الموافقة على اتفاق مبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية، تسهيلاً ائتمانياً بشأن برنامج دعم المشروعات النسائية، والذى تتيح بمقتضاه الوكالة الفرنسية للتنمية للحكومة المصرية تسهيلاً ائتمانيا بحد أقصى يبلغ ٥٠ مليون يورو ومنحة بحد أقصى تبلغ مليون يورو.

أهداف التسهيل الائتماني:

أ- يهدف برنامج دعم المشروعات النسائية إلى دعم الحكومة المصرية عبر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "الجهة المنفذة للمشروع"، وذلك للمساهمة في توفير بيئة أكثر ملاءمة وأفضل دعماً لريادة الأعمال وتوفير الوظائف للمرأة وتمكينها اقتصادياً .

ب- دعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة للنساء بتوفير خدمات التمويل وتطوير الأعمال بما يكفل نموها المستدام.

ت- تقديم المساعدة عبر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وغيره من الجهات المعنية بشأن تصميم خطط وأدوات للعمل تراعى الفوارق بين الجنسين، بما يدعم ريادة الأعمال بين النساء.

وأيضا هناك عدد من المبادرات من البنوك المصرية لتمكين المرأة اقتصاديا منها:

- تموّيل البنك الزراعي المصري المرأة المصرية والتي تعول نفسها أو أسرتها أو تساعد في الأعباء المعيشية للأسرة، ضمن مشروع "بنت مصر"، لتمويل المشروعات متناهية الصغر سواء كانت "زراعية، تصنيع زراعي، صناعية، حرفية، تجارية، وخدمية"، من خلال تقديم قروض بحد أدنى ١٠٠٠ جنية لقيمة القرض وحد أقصى ١٠ آلاف جنية، وبسعر عائد مدين سنويًا بواقع ٢٪ فوق سعر الإقراض.
- وقعت رئيسة المجلس القومي للمرأة، ، بروتوكول تعاون مع المدير العام التنفيذي والعضو المنتدب لبنك بلوم مصر، ويهدف إلى دعم المرأة الريفية وتعزيز مبدأ الشمول المالي، من خلال مساهمة البنك في تمويل مشروعات لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا في مجال مشروع استخلاص الزيوت من النباتات العطرية وتحويل المخلفات إلى سماد عضوي، وذلك بحضور الدكتورة نادية زخاري مقررة لجنة البحث العلمي وماري لوي مقررة لجنة المرأة الريفية.

المرأة والعمل

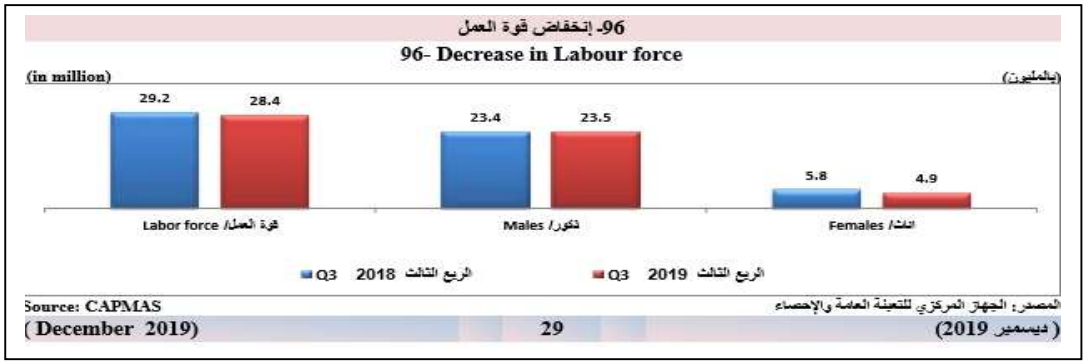

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء [١١] فيما يخص العمل إلي انخفاض قوة العمل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ فقد بلغ معدل قوة عمل الذكور ٢٣.٣ مليون نسمة، في حين بلغت قوة عمل الاناث ٤.٩ مليون نسمة خلال نفس الفترة.

أما عن معدلات البطالة فتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء إلي أن معدل البطالة بين الذكور الشباب خلال الربع الثالث من ٢٠١٩ بلغت ١٠٪ ، في حين بلغت نسبة البطالة بين الاناث الشباب خلال نفس الفترة ٤٧.٢٪ ، وقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور فوق سن الشباب ١.٨٪ ، في حين بلغت نسبة البطالة بين الاناث فوق سن الشباب ٧.٢٪

أما عن المشاركة في سوق العمل فتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء إلي ان مشاركة الذكور في سوق العمل في الحضر خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٩ بلغت ٦٥.٢٪، في حين بلغت نسبة مشاركة الاناث في سوق العمل في الحضر ١٧.٣٪، وبلغت نسبة مشاركة الذكور

[١١] النشرة المعلوماتية،٢٠١٩، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23118

في سوق العمل في الريف ٧٠٪، في حين بلغت نسبة مشاركة الاناث في سوق العمل في الريف خلال نفس الفترة ١٣.١٪

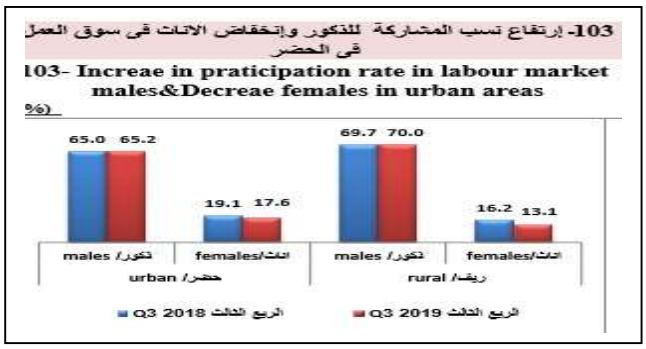

المرأة والتعليم

احتلت مصر عام ٢٠١٩ المركز ١٠٢ في التحصيل العلمي وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي. وفي هذا تراجع عن عام ٢٠١٨ والذي احتلت مصر فيه المركز ٩٩ .

ووفق بيانات الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠١٩ [١٢]، فأن:

- نسبة التحاق الاناث بالتعليم ما قبل الابتدائي ٤٨.٤٪ مقابل ٥١.٥٪ للذكور.
- نسبة التحاق الاناث بالتعليم الابتدائي ٤٨.٦٪ مقابل ٥١.٤٪ للذكور.
- نسبة التحاق الاناث بالتعليم المجتمعي ٦٨.٨٪ مقابل ٣١.١٪ للذكور.
- نسبة التحاق الاناث بالتعليم الاعدادي ٤٨.٦٪ مقابل ٥١.٣٪ للذكور
- نسبة التحاق الاناث بالتعليم الثانوي العام ٥٤.٤٪ مقابل ٤٥.٤٪ للذكور.
- نسبة التحاق الاناث بالتربية الخاصة ٣٦.٦٪ مقابل ٦٣.٣٪ للذكور.

[١٢] http://emis.gov.eg/Site%20Content/book/018-019/main_book2019.html

ومن هنا يتضح تفوق الاناث علي الذكور في الالتحاق بالتعليم المجتمعي والثانوي العام. مقابل تفوق الذكور علي الاناث في الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي والتربية الخاصة.

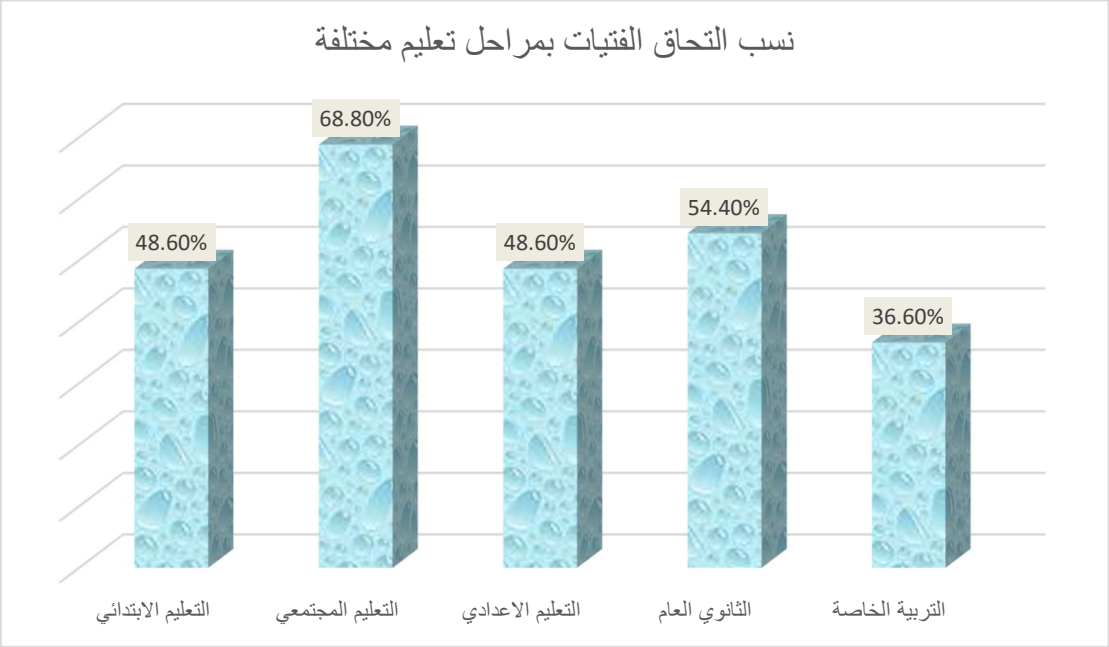

القسم الرابع

بناء الصورة الذهنية عن المرأة

المرأة في دراما رمضان

يأتي شهر رمضان بالمزيد من الدراما التليفزيونية والتي تجذب عدد كبير من المشاهدين لمتابعتها ، ولا أحد ينكر تأثير الدراما على المشاهدين ، ومن هنا وفي ضوء دوره المتميز يقوم المجلس القومي للمرأة بتحليل صورة المرأة في دراما رمضان[١٣] منذ عدة سنوات، وفي هذا السياق يمكن الوقوف على عدد من المؤشرات النهائية انتهي إليها تقرير المجلس عن مسلسلات رمضان خلال عام ٢٠١٩ منها:

- اهتمت المسلسلات بمرحلة النضوج للمرأة بصورة أكبر من الطفولة والمراهقة، كما اهتمت بالمرأة في الحضر أكثر من الريف.
- ظهر المستوى الاقتصادي المتوسط والمنخفض بصورة أكبر من المستوى الاقتصادي المرتفع هذا العام وهذه ظاهرة إيجابية نظرًا لتقديم الواقع.
- قدمت بعض المسلسلات المرأة بشكل إيجابي حيث ظهرت في شكل المرأة التي تساند زوجها أو الأم التي تساند ابنها وتقف بجانبه وقت الشدائد
- بلغ عدد القضايا التي تخص المرأة والتي تمت التركيز عليها في المسلسلات المقدمة (١٢ قضية)هي المشاكل الأسرية، العنف الأسري، العنوسة، مشاكل الصحة، الإجهاض، المخدرات، ابتزاز المرأة، تعدد الزوجات، الزواج بالإجبار، الخيانة الزوجية وأخيراً أعمال السحر والدجل والشعوذة .
- جاء العنف الأسري في المرتبة الأولى بين أبرز القضايا والموضوعات التي تم تناولها في المسلسلات، تلاها قضية تعدد الزوجات في المرتبة الثانية ثم قضايا تربية الأبناء والمشاكل الأسرية في المرتبة الثالثة .
- ركزت الدراما الرمضانية لعام ٢٠١٩ على قضية العنف الأسري لتظهر في العنف الموجه من الأخ إلى أخته أو الضرب العنيف من الأب أو الأم للابنة الأمر الذي قد يصل إلى القتل .

[١٣] تقرير المؤشرات النهائية للجنة الرصد للأعمال المقدمة في رمضان، المجلس القومي للمرأة، يونيو ٢٠١٩

- ظهرت قضية التحرش في أكثر من مسلسل سواء اللفظي أو المادي أن كانت أقل بكثير من عام٢٠١٨ .
- ظهور قضية تعدد الزوجات في أكثر من عمل دارمي مقارنة بعام ٢٠١٨
- ظهرت قضية العنوسة بأكثر من عمل درامي وقدمتها الدراما على أنها عائق أمام الفتاة وهذا توجه لا يليق في العصر الحديث حتى أنها تسعى إلى الزواج باي شكل من الأشكال حتى اذا لم يستمر طويلاً والحصول على لقب مطلقة أهون من لقب عانس .
- ظهرت قضية الخيانة الزوجية من الزوجة لزوجها في أكثر من عمل درامي ويلاحظ تكرار هذه الظاهرة كل عام ولابد من إعادة النظر صورة الذهنية لدي المجتمع .
- تعرضت المرأة في المسلسلات للعديد من مظاهر العنف بمعدل (٧٥٤ مشهداً للعنف) سواء العنف المعنوي أو المادي أو كلاهما وتمثلت مؤشرات العنف فيما يلي :

☒ جاء العنف المعنوي الذي تعرضت له المرأة في الأعمال الرمضانية المقدمة في المرتبة الأولى بواقع (٣٨٨ مشهداً للعنف) بنسبة ٥١.٤٪ ليتمثل في السب والاحتقار والاضطهاد والسخرية أو كلاهما والتعامل بأسلوب غير لائق والألفاظ البذيئة

☒ جاء الدمج بين العنف المادي مع العنف المعنوي في المرتبة الثانية بواقع (٢٠٣مشهداً للعنف)بنسبة ٢٦.٩٪ مثل الإهانة و الشتائم مع الضرب من الزوج أو من الأم أو الأخ .

☒ جاء العنف المادي في المرتبة الثالثة بين أشكال العنف المستخدمة بواقع (١٦٣مشهداً للعنف) بنسبة ٢١.٦٪وتمثلت معظمها في مشاهد العنف الاسري سواء من جانب الزوج أو الأخ أو الاب مثل الضرب على الوجه من جانب الأب

☒ يعد الرجل مصدر العنف الأبرز ضد المرأة بواقع (٥٥٩ مشهداً للعنف) بنسبة ٧٤٪.

☒ تعددت مظاهر العنف من المرأة للمرأة بمعدل (١٩٥ مشهداً للعنف) بنسبة ٢٦٪

القسم الخامس

العنف ضد المرأة

كشفت النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠١٨ والتي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عدد عقود الزواج إلى ٨٨٧ ألفا و ٣١٥ عقداُ عام ٢٠١٨، مقابل ٩١٢ ألفا و٦٠٦ عقود عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض ٢.٨٪، بينما بلغت عدد إشهادات الطلاق ٢١١ ألفا و٥٥٤ إشهاداُ عام ٢٠١٨، مقابل ١٩٨ ألفا و٢٦٩ إشهادا عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ٦.٧٪.

وأوضحت النشرة ارتفاع عدد إشهادات الطلاق في الحضر ليبلغ ١٢١٧١٤ إشهاداً عام ٢٠١٨ تمثل ٥٧.٥٪ من جملة الإشهادات مقابل ١٠٨٢٢٤ إشهادا عام ٢٠١٧، بنسبة زيادة ١٢.٥٪.

هذا وسجلت أعلى نسبة طلاق بسبب الخلع إلى ٨٣.٥٪، بينما سجلت أقل نسبة طلاق بسبب تغيير الديانة، وبلغ عدد الأحكام بها ٥ أحكام تمثل ٠.١٪ من جملة الأحكام النهائية.

وهنا يجدر الإشارة إلى من أهم أسباب الطلاق ارتفاع معدلات العنف الأسري حيث أكدت دراسة صادرة عن المجلس القومي للمرأة، إن ١.٥ مليون امرأة مصرية تتعرض للعنف الأسرى سنوياً، وأن ٧٠٪ من حالات الاعتداء على الزوجات سببها أزواجهن، و٢٠٪ من الآباء تجاه بناتهم، و١٠٪ من الإخوة. وأيضاً في دراسة أخرى نجد نحو ٢٧٪ من الفتيات تزوجن قبل بلوغ الـ١٨ عاماً، وأكثر من ٣٠٪ منهن أميات، و٨٧.٠٦٪ تعرضن للختان.

لكن الصادم أن النساء بدلا من اللجوء إلى الطلاق للاحتفاظ بحقوقها بل وطلب التعويض عن العنف، تطلب الخلع متنازلة عن كل حقوقها بطلب الخلع مقابل الهروب من دائرة العنف, حيث تستمر دعوى الطلاق إلى سنوات بينما الخلع شهور.

وتعد هذه الاحصائية ذات دلالة على ما تتعرض له المرأة من عنف متعدد والمتمثل في العنف المنزلي التي تتعرض له ثم غياب قانون للحماية من العنف المنزلي أو آليات تحمي النساء, مما

يقلل من ثقة النساء في منظومة العدالة , وهو ما يضطرها إلى التنازل عن حقوقها و طلبها للخلع هربها من العنف.

ملاحظة : لم تصدر في عام ٢٠١٩ تقارير موثقة تشير الي معدلات العنف ضد المرأة , وان كانت التقارير السابقة تشير الي معدلات مقلقة للعنف تجاه المرأة والطفلة

حيث لاتزال المشكلة تصل إلى مستويات عالية ، حيث أظهر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في عام ٢٠١٨ أن ١١٧٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٧ سنة متزوجون أو متزوجون ، وأن ٨٧.٢ ٪ من جميع النساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة شهدوا ممارسة ختان الإناث ، وفقا ل مسح وطني ٢٠١٥ من قبل وزارة الصحة والسكان

كما يعد ان العنف الأسري ضد المرأة من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان إلحاحًا في مصر. فقد كشفت الدراسة الاستقصائية حول التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي أجراها المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ أن مصر تخسر حوالي ٦.١٥ مليار سنويًا نتيجة للعنف ضد المرأة. لمواجهة هذا التحدي ، اتخذت الدولة المصرية مؤخراً خطوات جادة نحو القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. والأكثر شمولاً هو اعتماد استراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

القسم السادس

التوصيات

خطوات مستقبلية لتحسين وضع المرأة المصرية على عدة مستويات:

على مستوي الاصلاح التشريعي و الحد من العنف ضد المرأة

❖ الإصلاح التشريعي والحد من العنف ضد المرأة من خلال:

- إقرار قانون للأسرة يواكب التغيرات العصرية ويحترم الأدوار المتعددة للنساء ويؤكد علي الشراكة في بناء الاسرة
- إقرار قانون لمواجهة العنف المنزلي والزواج المبكر
- إلغاء دفتر إثبات الزواج لدي المأذونين لوقف الزواج العرفي , مع وضع مدي زمني محدد لتوثيق كافة حالات الزواج السابقة على الإلغاء .
- تفعيل تطبيق قانون مواجهة ختان الاناث.
- تفعيل آليات الشكوى والملاحقة القانونية بدعم وحدة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية وتوسيع اختصاص عملها .
- تطوير مراكز دعم المرأة المعنفة التابعة لوزارة التضامن.
- إعادة تأهيل المرأة المعنفة وتقديم فرص بديلة للعمل والحياة خارج إطار دائرة العنف هي وأطفالها.
- التنسيق مع وزارة الاسكان وجهاز تطوير العشوائيات لتقديم وتجهيز أماكن بديلة للمرأة المعنفة لفترة لحين إتمام التأهيل.

على المستوي التمكين السياسي

زيادة وصول النساء للمناصب القيادية من خلال:

❖ وضع كوتة للمرأة لا تقل عن ٣٥٪ في كافة المناصب القيادية وأماكن صنع القرار.

- ضرورة توفر الفرص التدريبية لتأهيل النساء لكل المناصب القيادية.
- زيادة نسب النساء في المجالس المحلية والبرلمان وذلك من خلال:
  - تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده في النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة ١٨٠ من الدستور التي خصصت ٢٥٪ من المقاعد للمرأة ، و ٢٥٪ من المقاعد للشباب والشابات.
  - تعديل القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية بتعديلاته اللاحقة وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب ٣٠٪ للمرأة في جميع هياكلها.

على مستوي التمكين الاقتصادي.

- زيادة مشاركة المرأة في سوق إلى ٣٠٪ من خلال:-
  - تعديل قانون العمل لإلزام الشركات التي يعمل فيها ١٠٠ من العاملات والعاملين بعمل حضانة للأطفال
  - إلغاء القرار ١٥٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها
- زيادة حصول المرأة على القروض ودعم المرأة الريفية بنسبة ١٥٪ من خلال عدة أنشطة منها:-
  - تخصيص نسبة ٣٥ % من كافة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة
  - عقد لقاءات توعية للمرأة وخاصة الريفية للتعريف بالخدمات والتسهيلات المتاحة
  - تقديم الدعم الفني للحصول علي القروض وبدء المشروعات
  - الشراكة مع عدد من الجمعيات الاهلية في كل محافظة لمتابعة النساء ونشر الوعي بالعمل وفرص المشاريع .

على المستوي التعليمي

- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
- وجود النساء في مواقع صنع القرار علي مستوي وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.
- الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات علي المتسربين من التعليم .

- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد علي النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام .
- ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي .

القسم السابع

جهود بيت الخبرة القانوني والنوعي والمركز المصري لحقوق المرأة الدفاعية

مشاركات المركز الخارجية

- المشاركة بورشة عمل نظمتها الأمم المتحدة حول واحد من أهداف التنمية المستدامة هو "الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين". حيث عرضت الأستاذة نهاد أبو القمصان؛ رئيسة مجلس إدارة المركز المصري لحقوق المرأة , حقوق المرأة في الدستور المصري والتي تناولت فيها جميع مواد دستور ٢٠١٤ المتعلقة بالمرأة المصرية والذي جاءت مواده نقلة نوعية على مستوى حصول المرأة على حقوقها. [١٤]
- شاركت نهاد أبو القمصان رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة في مؤتمراً عُقد بالأردن بهدف إطلاق تقرير الأمم المتحدة الإقليمي تحت عنوان "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدول العربية: تحليل إقليمي للتقدم والتحديات. وراجعت نهاد أبو القمصان التقارير الوطنية الخاصة بدولتي مصر و السعودية من خلال اختيارها ضمن فريق الخبراء المُوكل لهم مراجعة التقارير الوطنية للدولتين سابقتي الذكر.

- كما شاركت نهاد أبو القمصان أيضاً في فيلمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحدهما يناقش التحديات التي تواجه المرأة العربية والفتاة على الصعيد القانوني.

أما الأخر فيستعرض النماذج و الممارسات الجيدة من قبل الدول العربية و التي من شأنها تعزيز ودعم عدالة النوع الاجتماعي [١٥]

[١٤] تعد الورشة واحدة من سلسلة ورش تُقدمها الأمم المتحدة في إطار التعريف بالآليات المنظمة لعمل الأمم المتحدة وسبل التعاون فيما بينها وبين الحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[١٥] ويعد التقرير الإقليمي جزءًا من مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون ، التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية ، بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية ، والمكتب الإقليمي ، وبرنامج الأمم المتحدة للسكان. تهدف المبادرة

- عقد المركز المصري على هامش المراجعة الدورية لملف مصر في جنيف ندوة حقوق المرأة في مصر والتي عقدت بمقر المجلس الدولي لحقوق الإنسان في جنيف دعت إلى التعاون الفني بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة المصرية سواء عبر أنشطة تدريبية أو تثقيفية لكل مكونات التعامل مع المرأة ، لافتين إلى أن التيار الديني يلعب دور مناهض في الحصول على حقوق المرأة ولابد من مواجهة الافكار المتطرفة للأصوليين و تأهيل النائبات و النواب الجدد قبل التحاقهم في البرلمان احتذاء بفرنسا قبل ممارسة مهام عملهم.

الدعم القانوني

يقدم بيت الخبرة القانوني والنوعي الدعم القانوني في كافة المجالات خاصة من خلال فريق من المحامين المدربين والمتواجدين بعدد من المحافظات من خلال تدشين خط ساخن للاستشارات القانونية برقم ١٩٥٧٦ وموقع إلكتروني لتقديم كل

الدعم القانوني وهو www.mo7amek.com

بلغ المستفيدات والمستفيدين الي ٢١ **الف رجل وامرأة** ٧٠ % من الشابات والنساء , ٣٠ % من الرجال والشباب

- اطلق بيت الخبرة القانوني والنوعي الموسم الرابع من برنامج حكايات نهاد – Hekayat Nehad

وهو برنامج يعمل علي نشر الوعي بحقوق المرأة والحشد والدفاع من اجل تمكين المرأة , وصلت معدلات الوصول والمشاهدة للحلقات الاولي لهذا الموسم ما يقرب من ٢ **مليون رجل وأمراة** , متوسط اعمال من ١٧ عام الي ٥٥ عام

إلى تحليل النظم القانونية في جميع أنحاء منطقة الدول العربية في إشارة إلى المعايير الدولية التي تسمح بحماية المرأة والمساواة ، وتشكل أيضًا خارطة طريق وخط أساس للحكومات والمجتمع المدني لقياس التقدم المحرز في مجال القانون والعدالة وضمان أن تحقيق مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

الدعم السياسي

- قام المركز المصري لحقوق المرأة وبيت الخبرة القانوني بتدريب وتأهيل عدد من القيادات الشابة في ثماني محافظات "القاهرة – الجيزة– الفيوم– السويس– الغربية– المنيا– اسوان– الإسكندرية" علي كيفية خوض انتخابات المجالس المحلية القادمة. ثم قامت المنسقات بتنفيذ تدريبات عن المجالس المحلية داخل محافظتهن.

- نفذ المركز المصري لحقوق المرأة وبيت الخبرة القانوني بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة ٨ مؤتمرات جماهيرية كبيرة عن المجالس المحلية بهدف رفع وعي المواطنين بأهمية انتخابات المجلس المحلي، ودورها واختصاصاتها.